

قانون الشراء العام خطوة إلى الأمام



مبنى وزارة المالية

تمت بائنة معاهدة باسم قانون العام المبيح بمساح "تسهيل الوصول لتوريد الاستراجية الوطنية لمكافحة الفساد بما يترجم إلى نتائج ملموسة على عرار إقرار قانون الشراء العام" وأدت استراتيجيا "سعر معاهدة باسم قانون العام" والاعمال بتكليف من وزير المال في وزارة هذا القانون المصطفى الذي يعالجهم في تحسين القطاع العام من الفساد ويمكن خطوة إلى الأمام في مكامنه " منظمة على أن العبرة ليس في التنفيذ".

تأخرت مبيح في تصحيح عداد الميزان الذي قيم في السراية بداية وليس مجلس الوزراء تسيب ميثاقى بالخطوات التي كونتها وزارة المال مثلك بالمعهد في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. حيث كانت في إعداد مرسوم اقتراح القانون الذي اقراه مجلس النواب في 20 حزيران الماضي.

وصعد القانون الجديد بأنه مرسوم يوافق منظمة شراء عام أقل مرصداً للمساك نظراً إلى كونه شاملاً. يرمي اقتراح العام والرقعة والتدقيق وفق المعايير الدولية، ويجسد أن وزارة المال تعدت بداية مسداً لتغييرات شاملة لمطابقة الشراء العام في لبنان بحسب منهجية OECD الدولية

مبني: البنك الدولي يضع استراتيجية وطنية لإصلاح الشراء العام وخطة تنفيذية لها

المتميزة لتقييم جودة الشراء العام وإمكانيته بدعم تقني من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية وتجاه معاهدة باسم طبعاً لتسويق تنفيذية مشتركة أكثر من 100 جهة وطنية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وشايرت إلى أن التقييم الذي أجري في أيلول 2020 وسمرت الخطة المتكاملة منه في القانون الثاني 2021 بين أن لبنان استولى على 5 في المائة من 210 معايير تقييمية، ما أظهر كثره من الضعفات العملية مدى مدى جودة من المعايير الدولية المتبعة بالشراء العام من جهة والتفر القانونية والتطبيقية والمؤسسية والإدارية من جهة أخرى وهو ما يزيد من مخاطر الفساد. وأكدت أهمية مسح مؤسسي للضعفات المعنية بالشراء العام بدعم تقني من

البنك الدولي من آذار وجزيران 2020 عمل لتقرير كبر هذه الضعفات وإصلاحها بالإضافة إلى تحليل لتكاد الفوا بالضعف والتعرض واقتراح توصيات وسياسات ومعايير لمطابقة مؤسسية حديثة وفاعلة وأرشدت الدراسة تطوير أداة تقييمية لتعابية مجال نمود التفر على مستوى مواد الشراء والتي تسيب حالياً أوجه ضعف ومخاطر فساد عالية وتدعوها في جودة المتطورة.

والتأثير إلى أن وزير المال خلف معاهدة باسم طبعاً العمل على صوغ مسودة قانون جديد ودمجى الشراء العام وهو ما عمل عليه المعهد بالتعاون مع مجموعة من خبراء الشراء ومتخصصين في الدراسات العلمية وخبراء استراتيجيين واقتصاديين وخبراء قانونيين بمساعدة تقنية من خبراء مبادرة OECD-EGMAS. وانتمت في إعداد مسودة القانون منهجية علمية شاملة من 6 برار.

وتماجت معاهدة لتفويض المسودة الأولى وتصديقاها بمشاركة لجنة من الخبراء القانونيين والمؤسسيين والقولبة وشايرت وأسطح مع الجهات المتكاملة ويمكن من القطاع الخاص والمجتمع المدني. قدم اقتراح بمشاكل موسى وباسين جاز في شباط 2020 اقتراح قانون الشراء العام الذي أعده المعهد وشايرت لجنة لدراسة خاصة لدراسته وناقشته برئاسة أكثاب ياسين جاز بدأت العمل في 2 حزيران

محنة

اتفاقيات تعاونية بدعم من الوكالة الأميركية

وأهدت الجمعية التعاونية لتصبح الإنتاج الزراعي دولة القويحة والجمعية التعاونية الإنتاجية سميات جديدة القويح كرمو العواد في مكار. على تعاون الإنتاج المشترك لزيادة الإيرادات وتأمين دخل إضافي لفساد في كلا التعاونيتين وذلك لتلبية طلب المزارعين على منتجات القوية في مكار.

وأهدت بائنة التعاونية في شريف جويو زهران أن هذا القانون هو رسالة جديدة ومفاداة مراك في رحلتين تمكين مجتمعى لفساد الإزبيات وسماكون حاداً لائق التعاونيات كما سيمسأهم بشكل كبير في خلق فرص عمل متمسك وفتح العلاقات في مكار. كما يقوم برنامج CSF بتدريب التعاونيات الشريفة في الونانج على توحيد الومضات سلامة الغذاء لتقنيات المعاملة بالاعتماد في التصريح والإنتاج استراتيجيات التصنيع كما يساعدوا في إيصال منتجاتها إلى الأسواق.

"قانون الشراء العام" أساس مكافحة الفساد: العبرة بالتنفيذ

[المدن - اقتصاد](#)



استوفى لبنان فقط 5 في المئة من 210 معايير تقييمية (علي علوش)

تمنت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيض بساط "تفعيل الجهود لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، بما يترجم إلى نتائج ملموسة، على غرار إقرار قانون الشراء العام"، وأبدت اعتزازها "بدور معهد باسل فليحان في ولادة الإنجاز الإصلاحي الذي يساهم في تحصين القطاع العام من الفساد، ويشكل خطوة إلى الأمام في مكافحته"، مشددة على أن "العبرة تبقى في التنفيذ".

وذكرت المبيض في تصريح لها بـ"الخطوات التي أنجزتها وزارة المال، ممثلة بالمعهد، في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتمثلت في إعداد مضمون اقتراح القانون الذي أقره مجلس النواب في 30 حزيران الماضي.

القانون الجديد الذي كانت "المدن" قد أضاءت عليه في تقرير سابق، هو قانون "عصري ويوفر منظومة شراء عام أقل عرضة للفساد، نظراً إلى كونه شاملاً، يرفع الشراء العام والرقابة والتدقيق وفق المعايير الدولية"، بحسب المبيض.

مسار القانون

وعن المسار الذي سلكه القانون أوضحت المبيض أن "وزارة المال نفذت بداية مسحاً تقييمياً شاملاً لمنظومة الشراء العام في لبنان، بحسب منهجية MAPS الدولية المعتمدة، لتقييم جودة الشراء العام وفاعليته، بدعم تقني من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية، وتولى معهد باسل فليحان تنسيق تنفيذه بمشاركة أكثر من 100 جهة وطنية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني"، وأشارت إلى أن "التقرير الذي أنجز في تموز 2020 وصدرت النسخة المنقحة منه في كانون الثاني 2021 بين أن لبنان استوفى فقط 5 في المئة من 210 معايير تقييمية، مما أظهر بالبراهين والمعطيات العلمية مدى عمق الفجوة بين المعايير الدولية المتعلقة

بالشراء العام من جهة، والأطر القانونية النازمة والمؤسسية والممارسات من جهة أخرى، وهو ما يزيد من مخاطر الفساد".

وقالت: "أجري مسح مؤسسي للجهات المعنية بالشراء العام بدعم تقني من البنك الدولي بين آذار وحزيران 2020، فصل تقريره، أدوار هذه الجهات ومهامها بالإضافة إلى تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص، واقترح توصيات وسيناريوهات لمنظومة مؤسسية حديثة وفاعلة. وأرقت الدراسة بتطوير أداة تحليلية تفاعلية iPlan تحدد الثغر على مستوى دورة الشراء والتي تسبب حالياً أوجه قصور ومخاطر فساد عالية وتدهورا في جودة المنظومة".

وأشارت إلى أن "وزير المال كلف معهد باسل فليحان العمل على صوغ مسودة قانون جديد وعصري للشراء العام، وهو ما عمل عليه المعهد بالفعل مع مجموعة من خبراء الشراء، ومتخصصين في السياسات العامة، وخبراء استراتيجيين واقتصاديين وخبراء قانونيين، بمساندة تقنية من خبراء مبادرة OECD-SIGMA، واعتمدت في إعداد مسودة القانون منهجية علمية تشاركية من ست مراحل".

خبرات لبنانية ودولية

بعد تنقيح المسودة الأولى وتعديلها بمشاركة نخبة من الخبراء اللبنانيين والمؤسسات الدولية، ومشاورات واسعة مع الجهات المختصة وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، قدم النائبان ميشال موسى وياسين جابر في شباط 2020 اقتراح قانون الشراء العام الذي أعده المعهد، تقول المبيّض، وشكلت لجنة نيابية خاصة لدراسته ومناقشته برئاسة النائب ياسين جابر، بدأت العمل في 2 حزيران 2020، بمواكبة من وزارة المال ممثلة بالمعهد لمختلف مراحل مسار المناقشة في اللجنة ومع ممثلي التفيتش المركزي وإدارة المناقصات وديوان المحاسبة ومجلس شورى الدولة والوزارات المعنية ومجلس الإنماء والإعمار، وهو ما استغرق أكثر من 120 ساعة موزعة على 45 جلسة.

وأعلنت أن "اللجنة أنهت دراسة اقتراح القانون في 17 أيار 2021، وأحالته إلى اللجان النيابية المشتركة التي ناقشته في جلستين قبل إحالته إلى الهيئة العامة لمجلس النواب التي أقرته"، مشيرة إلى أن "قانون الشراء العام ألزم الجهات المعنية بتنفيذ كل النشاطات المدرجة ضمن المحصلة الرقم 3 من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، على أن يستكمل العمل عليها خلال الفترة الممتدة بين إقرار قانون الشراء العام في الهيئة العامة لمجلس النواب ودخوله حيز التنفيذ والتي تمتد لـ 12 شهرا".

وختمت بأن "البنك الدولي وضع بالتعاون مع معهد باسل فليحان المكلف من وزير المال متابعة تنفيذ خطوات الإصلاح، استراتيجية وطنية لإصلاح الشراء العام في لبنان وخطة عمل تنفيذية لها تتضمن كل المخرجات ومجالات العمل المدرجة ضمن المحصلة الرقم 3 من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك بحسب أولويات إصلاح الشراء العام وتنفيذ القانون الجديد".

<https://www.almodon.com/economy/2021/10/27/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A8%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0>

لمياء بساط: قانون الشراء العام الجديد خطوة لمكافحة الفساد لكن العبرة بالتنفيذ



لمياء بساط

أملت رئيسة معهد باسل فليحان، لمياء المبيض بساط في "تفعيل الجهود لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بما يُترجم إلى نتائج ملموسة، على غرار إقرار قانون الشراء العام"، مبدية اعتزازها "بدور معهد باسل فليحان الأساسي والفاعل بتكليف من وزير المال في ولادة هذا الانجاز الاصلاحى الذي يساهم في تحصين القطاع العام من الفساد ويشكل خطوة إلى الأمام في مكافحته"، مشددة على أن "العبرة تبقى في التنفيذ".

وذكرت بساط في تصريح لها غداة المؤتمر الذي أقيم الثلاثاء في السرايا الحكومية في هذا الشأن برعاية رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي، بـ"الخطوات التي أنجزتها وزارة المال ممثلة بالمعهد في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتمثلت في إعداد مضمون اقتراح القانون" الذي أقره مجلس النواب في 30 حزيران الفائت.

ووصفت بساط القانون الجديد بأنه "عصري ويوفّر منظومة شراء عام اقل عرضة للفساد، نظراً إلى كونه شاملاً، يرفع الشراء العام والرقابة والتدقيق وفق المعايير الدولية".
وأوضحت بساط أن وزارة المالىنقذت بدايةً مسحاً تقييمياً شاملاً لمنظومة الشراء العام في لبنان، بحسب منهجية MAPS الدولية المعتمدة لتقييم جودة الشراء العام وفاعليته، بدعم تقني من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية، وتولى معهد باسل فليحان تنسيق تنفيذه بمشاركة أكثر من 100 جهة وطنية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني". وأضافت أن "التقرير الذي أنجز في تموز 2020 وصدرت النسخة المنقحة منه في كانون الثاني 2021 بين أن لبنان استوفى فقط 5 في المئة من 210 معايير تقييمية، مما أظهر

بالبراهين والمعطيات العلمية مدى عمق الفجوة بين المعايير الدولية المتعلقة بالشراء العام من جهة والاطر القانونية الناظمة والمؤسسية والممارسات من جهة أخرى، وهو ما يزيد من مخاطر الفساد".

كذلك أُجري مسح مؤسسي للجهات المعنية بالشراء العام بدعم تقني من البنك الدولي بين آذار وحزيران 2020، فصلّ تقريره، بحسب بساط، "أدوار هذه الجهات ومهامها بالإضافة إلى تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص"، و"اقترح توصيات وسيناريوهات لمنظومة مؤسسية حديثة وفاعلة". وأرقت الدراسة "بتطوير أداة تحليلية تفاعلية iPlan تحدّد الثغر على مستوى دورة الشراء والتي تسبب حالياً أوجه قصور ومخاطر فساد عالية وتدهوراً في جودة المنظومة"، على ما شرحت رئيسة المعهد.

وأشارت إلى أن "وزير المال كلّف معهد باسل فليحان العمل على صوغ مسودة قانون جديد وعصري للشراء العام، وهو ما عمل عليه المعهد بالفعل مع مجموعة من خبراء الشراء، ومتخصّصين في السياسات العامة، وخبراء استراتيجيين، واقتصاديين، وخبراء قانونيين، بمساندة تقنيّة من خبراء مبادرة OECD-SIGMA". و"اعتمدت في إعداد مسودة القانون منهجية علمية تشاركية من ست مراحل"، على قول بساط.

وتابعت بساط قائلة: "بعد تنقيح المسودة الأولى وتعديلها بمشاركة نخبة من الخبراء اللبنانيين والمؤسسات الدولية، ومشاورات واسعة مع الجهات المختصة وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني (...) قدّم النائبان ميشال موسى وياسين جابر في شباط 2020 اقتراح قانون الشراء العام الذي أعدّه المعهد، وشكلت لجنة نيابية خاصة لدراسته ومناقشته برئاسة النائب ياسين جابر، بدأت العمل م في 2 حزيران 2020، بمواكبة من وزارة المال ممثلة بالمعهد لمختلف مراحل مسار المناقشة في اللجنة ومع ممثلي النقاش المركزي وإدارة المناقصات وديوان المحاسبة ومجلس شورى الدولة والوزارات المعنية ومجلس الإنماء والإعمار، وهو ما استغرق أكثر من 120 ساعة موزعة على 45 جلسة".

وأنهت اللجنة دراسة اقتراح القانون في 17 أيار 2021، وأحالته إلى اللجان النيابية المشتركة التي ناقشته في جلستين قبل إحالته إلى الهيئة العامة لمجلس النواب التي أقرته.

وأبرزت بساط أنّ قانون الشراء العام "ألزم كل الجهات المعنية تنفيذ كل النشاطات المندرجة ضمن المحصلة الرقم 3 من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، على أن يُستكمل العمل عليها خلال الفترة الممتدة بين إقرار قانون الشراء العام في الهيئة العامة لمجلس النواب ودخوله حيّز التنفيذ والتي تمتد لـ 12 شهراً".

وختمت بساط بأن "البنك الدولي وضع بالتعاون مع معهد باسل فليحان المكلف من وزير المال متابعة تنفيذ خطوات الاصلاح، استراتيجية وطنية لإصلاح الشراء العام في لبنان وخطة عمل تنفيذية لها تتضمن كل المخرجات ومجالات العمل المندرجة ضمن المحصلة الرقم 3 من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك بحسب أولويات إصلاح الشراء العام وتنفيذ القانون الجديد".

<https://www.iktissadonline.com/news/2021/10/27/%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%B3%D8%A7%D8%B7-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-br-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D9%84%D9%83%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A8%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0>

الدورة الاقتصادية

مجلة اقتصادية عربية



ذُكرت “بدور معهد باسل فليحان الأساسي في ولادة هذا الانجاز الاصلاحى” **لمياء بساط: قانون الشراء العام الجديد خطوة إلى الأمام في مكافحة الفساد لكن العبرة بالتنفيذ**

أملت رئيسة معهد باسل فليحان المبيض بساط في “تفعيل الجهود لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بما يُترجم إلى نتائج ملموسة، على غرار إقرار قانون الشراء العام”، مبدية اعترازها “بدور معهد باسل فليحان الأساسي والفاعل بتكليف من وزير المال في ولادة هذا الانجاز الاصلاحى الذي يساهم في تحصين القطاع العام من الفساد ويشكل خطوة إلى الأمام في مكافحته”، مشددة على أن “العبرة تبقى في التنفيذ”.
وذكرت بساط في تصريح لها غداة المؤتمر الذي أقيم الثلاثاء في السرايا الحكومية في هذا الشأن برعاية رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي، بـ”الخطوات التي أنجزتها وزارة المال ممثلة بالمعهد في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتمثلت في إعداد مضمون اقتراح القانون” الذي أقره مجلس النواب في 30 حزيران الفائت.

ووصفت بساط القانون الجديد بأنه “عصري ويوفّر منظومة شراء عام اقل عرضة للفساد، نظراً إلى كونه شاملاً، يرفع الشراء العام والرقابة والتدقيق وفق المعايير الدولية”.
وأوضحت بساط أن وزارة المال نفذت بدايةً مسحاً تقييمياً شاملاً لمنظومة الشراء العام في لبنان، بحسب منهجية MAPS الدولية المعتمدة لتقييم جودة الشراء العام وفاعليته، بدعم تقني من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية، وتولى معهد باسل فليحان تنسيق تنفيذه بمشاركة أكثر من 100 جهة وطنية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني”. وأضافت أن “التقرير الذي أنجز في تموز 2020 وصدرت النسخة المنقحة منه في كانون الثاني 2021 بين أن لبنان استوفى فقط 5 في المئة من 210 معايير تقييمية، مما أظهر بالبراهين والمعطيات العلمية مدى عمق الفجوة بين المعايير الدولية المتعلقة بالشراء العام من جهة والاطر القانونية الناظمة والمؤسسية والممارسات من جهة أخرى، وهو ما يزيد من مخاطر الفساد.”

كذلك أُجري مسح مؤسسي للجهات المعنية بالشراء العام بدعم تقني من البنك الدولي بين آذار وحزيران 2020، فصلّ تقريره، بحسب بساط، “أدوار هذه الجهات ومهامها بالإضافة إلى تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص”، و”اقترح توصيات وسيناريوهات لمنظومة مؤسسية حديثة وفاعلة”. وأرقت الدراسة “بتطوير أداة تحليلية تفاعلية iPlan تحدّد الثغر على مستوى دورة الشراء والتي تسبب حالياً أوجه قصور ومخاطر فساد عالية وتدهوراً في جودة المنظومة”، على ما شرحت رئيسة المعهد.

وأشارت إلى أن “وزير المال كلّف معهد باسل فليحان العمل على صوغ مسودة قانون جديد وعصري للشراء العام، وهو ما عمل عليه المعهد بالفعل مع مجموعة من خبراء الشراء، ومتخصّصين في السياسات العامة، وخبراء استراتيجيين، واقتصاديين، وخبراء قانونيين، بمساندة تقنية من خبراء مبادرة-OECD SIGMA” و”اعتُمدت في إعداد مسودة القانون منهجية علمية تشاركية من ست مراحل”، على قول بساط.

وتابعت بساط قائلة: “بعد تنقيح المسودة الأولى وتعديلها بمشاركة نخبة من الخبراء اللبنانيين والمؤسسات الدولية، ومشاورات واسعة مع الجهات المختصة وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني (...) قدّم النائبان ميشال موسى وياسين جابر في شباط 2020 اقتراح قانون الشراء العام الذي أعده المعهد، وشكلت لجنة نيابية خاصة لدراسته ومناقشته برئاسة النائب ياسين جابر، بدأت العمل م في 2 حزيران 2020، بمواكبة من وزارة المال ممثلة بالمعهد لمختلف مراحل مسار المناقشة في اللجنة ومع ممثلي التفتيش المركزي وإدارة المناقصات وديوان المحاسبة ومجلس شوري الدولة والوزارات المعنية ومجلس الإنماء والإعمار، وهو ما استغرق أكثر من 120 ساعة موزعة على 45 جلسة”.

وأنهت اللجنة دراسة اقتراح القانون في 17 أيار 2021، وأحالته إلى اللجان النيابية المشتركة التي ناقشته في جلستين قبل إحالته إلى الهيئة العامة لمجلس النواب التي أقرته.

وأبرزت بساط أنّ قانون الشراء العام “ألزم كل الجهات المعنية بتنفيذ كل النشاطات المندرجة ضمن المحصلة الرقم 3 من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، على أن يُستكمل العمل عليها خلال الفترة الممتدة بين إقرار قانون الشراء العام في الهيئة العامة لمجلس النواب ودخوله حيّز التنفيذ والتي تمتد لـ 12 شهراً”.

وختمت بساط بأن “البنك الدولي وضع بالتعاون مع معهد باسل فليحان المكلف من وزير المال متابعة تنفيذ خطوات الإصلاح، استراتيجية وطنية لإصلاح الشراء العام في لبنان وخطة عمل تنفيذية لها تتضمن كل المخرجات ومجالات العمل المندرجة ضمن المحصلة الرقم 3 من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك بحسب أولويات إصلاح الشراء العام وتنفيذ القانون الجديد”.

"قانون الشراء العام" أساس مكافحة الفساد: العبرة بالتنفيذ



تمنت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيض بساط "تفعيل الجهود لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، بما يترجم إلى نتائج ملموسة، على غرار إقرار قانون الشراء العام"، وأبدت اعتزازها "بدور معهد باسل فليحان في ولادة الإنجاز الإصلاحي الذي يساهم في تحصين القطاع العام من الفساد، ويشكل خطوة إلى الأمام في مكافحته"، مشددة على أن "العبرة تبقى في التنفيذ".

وذكرت المبيض في تصريح لها بـ"الخطوات التي أنجزتها وزارة المال، ممثلة بالمعهد، في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتمثلت في إعداد مضمون اقتراح القانون الذي أقره مجلس النواب في 30 حزيران الماضي.

القانون الجديد الذي كانت "المدن" قد أضاءت عليه في تقرير سابق، هو قانون "عصري ويوفر منظومة شراء عام أقل عرضة للفساد، نظراً إلى كونه شاملاً، يرفع الشراء العام والرقابة والتدقيق وفق المعايير الدولية"، بحسب المبيض.

مسار القانون

وعن المسار الذي سلكه القانون أوضحت المبيض أن "وزارة المال نفذت بداية مسحاً تقييمياً شاملاً لمنظومة الشراء العام في لبنان، بحسب منهجية MAPS الدولية المعتمدة، لتقييم جودة الشراء العام وفاعليته، بدعم تقني من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية، وتولى معهد باسل فليحان تنسيق تنفيذه بمشاركة أكثر من 100 جهة وطنية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني"، وأشارت إلى أن "التقرير الذي أنجز في تموز 2020 وصدرت النسخة المنقحة منه في كانون الثاني 2021 بيّن أن لبنان استوفى فقط 5 في المئة من 210 معايير تقييمية، مما أظهر بالبراهين والمعطيات العلمية مدى عمق الفجوة بين المعايير الدولية المتعلقة

بالشراء العام من جهة، والأطر القانونية الناظمة والمؤسسية والممارسات من جهة أخرى، وهو ما يزيد من مخاطر الفساد."

وقالت: "أجري مسح مؤسسي للجهات المعنية بالشراء العام بدعم تقني من البنك الدولي بين آذار وحزيران 2020، فصل تقريره، أدوار هذه الجهات ومهامها بالإضافة إلى تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص، واقترح توصيات وسيناريوهات لمنظومة مؤسسية حديثة وفاعلة. وأرقت الدراسة بتطوير أداة تحليلية تفاعلية iPlan تحدد الثغر على مستوى دورة الشراء والتي تسبب حالياً أوجه قصور ومخاطر فساد عالية وتدهورا في جودة المنظومة."

وأشارت إلى أن "وزير المال كلف معهد باسل فليحان العمل على صوغ مسودة قانون جديد وعصري للشراء العام، وهو ما عمل عليه المعهد بالفعل مع مجموعة من خبراء الشراء، ومتخصصين في السياسات العامة، وخبراء استراتيجيين واقتصاديين وخبراء قانونيين، بمساندة تقنية من خبراء مبادرة OECD-SIGMA، واعتمدت في إعداد مسودة القانون منهجية علمية تشاركية من ست مراحل." خبرات لبنانية ودولية

بعد تنقيح المسودة الأولى وتعديلها بمشاركة نخبة من الخبراء اللبنانيين والمؤسسات الدولية، ومشاورات واسعة مع الجهات المختصة وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، قدم النائبان ميشال موسى وياسين جابر في شباط 2020 اقتراح قانون الشراء العام الذي أعده المعهد، تقول المبيضة، وشكلت لجنة نيابية خاصة لدراسته ومناقشته برئاسة النائب ياسين جابر، بدأت العمل في 2 حزيران 2020، بمواكبة من وزارة المال ممثلة بالمعهد لمختلف مراحل مسار المناقشة في اللجنة ومع ممثلي التفيتش المركزي وإدارة المناقصات وديوان المحاسبة ومجلس شورى الدولة والوزارات المعنية ومجلس الإنماء والإعمار، وهو ما استغرق أكثر من 120 ساعة موزعة على 45 جلسة.

وأعلنت أن "اللجنة أنهت دراسة اقتراح القانون في 17 أيار 2021، وأحالته إلى اللجان النيابية المشتركة التي ناقشته في جلستين قبل إحالته إلى الهيئة العامة لمجلس النواب التي أقرته"، مشيرة الى ان "قانون الشراء العام ألزم الجهات المعنية بتنفيذ كل النشاطات المندرجة ضمن المحصلة الرقم 3 من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، على أن يستكمل العمل عليها خلال الفترة الممتدة بين إقرار قانون الشراء العام في الهيئة العامة لمجلس النواب ودخوله حيز التنفيذ والتي تمتد لـ 12 شهرا."

وختمت بأن "البنك الدولي وضع بالتعاون مع معهد باسل فليحان المكلف من وزير المال متابعة تنفيذ خطوات الإصلاح، استراتيجية وطنية لإصلاح الشراء العام في لبنان وخطة عمل تنفيذية لها تتضمن كل المخرجات ومجالات العمل المندرجة ضمن المحصلة الرقم 3 من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك بحسب أولويات إصلاح الشراء العام وتنفيذ القانون الجديد."



رئيسة معهد باسل فليحان: قانون الشراء العام خطوة إلى الأمام في مكافحة الفساد والعبرة في التنفيذ



الأربعاء 27 تشرين الأول 2021 الساعة 09:05 اقتصاد

وطنية - تمتت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيض بساط "تفعيل الجهود لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بما يترجم إلى نتائج ملموسة، على غرار إقرار قانون الشراء العام"، وابدت اعتزازها "بدور معهد باسل فليحان الأساسي والفاعل بتكليف من وزير المال في ولادة هذا الانجاز الاصلاحى الذي يساهم في تحصين القطاع العام من الفساد ويشكل خطوة إلى الأمام في مكافحته"، مشددة على أن "العبرة تبقى في التنفيذ".

وذكرت في تصريح غداة المؤتمر الذي أقيم في السرايا، برعاية رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي، بـ"الخطوات التي أنجزتها وزارة المال ممثلة بالمعهد في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتمثلت في إعداد مضمون اقتراح القانون الذي أقره مجلس النواب في 30 حزيران الماضي. ووصفت القانون الجديد بأنه "عصري ويوفر منظومة شراء عام اقل عرضة للفساد، نظرا إلى كونه شاملا، يرفعى الشراء العام والرقابة والتدقيق وفق المعايير الدولية".

وأوضحت أن "وزارة المال نفذت بداية مسحا تقييميا شاملا لمنظومة الشراء العام في لبنان، بحسب منهجية MAPS الدولية المعتمدة لتقييم جودة الشراء العام وفاعليته، بدعم تقني من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية، وتولى معهد باسل فليحان تنسيق تنفيذه بمشاركة أكثر من 100 جهة وطنية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني"، وأشارت الى أن "التقرير الذي أنجز في تموز 2020 وصدرت النسخة المنقحة منه في كانون الثاني 2021 بين أن لبنان استوفى فقط 5 في المئة من 210 معايير تقييمية، مما أظهر بالبراهين والمعطيات العلمية مدى عمق الفجوة بين المعايير الدولية المتعلقة بالشراء العام من جهة، والاطر القانونية الناظمة والمؤسسية والممارسات من جهة أخرى، وهو ما يزيد من مخاطر الفساد".

وقالت: "أجري مسح مؤسسي للجهات المعنية بالشراء العام بدعم تقني من البنك الدولي بين آذار وحزيران 2020، فصل تقريره، أدوار هذه الجهات ومهامها بالإضافة إلى تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص، واقتراح توصيات وسيناريوهات لمنظومة مؤسسية حديثة وفاعلة. وأرقت الدراسة بتطوير أداة تحليلية تفاعلية iPlan تحدد الثغر على مستوى دورة الشراء والتي تسبب حالياً أوجه قصور ومخاطر فساد عالية وندهوراً في جودة المنظومة."

وأشارت إلى أن "وزير المال كلف معهد باسل فليحان العمل على صوغ مسودة قانون جديد وعصري للشراء العام، وهو ما عمل عليه المعهد بالفعل مع مجموعة من خبراء الشراء، ومتخصصين في السياسات العامة، وخبراء استراتيجيين واقتصاديين وخبراء قانونيين، بمساندة تقنية من خبراء مبادرة OECD-SIGMA، واعتمدت في إعداد مسودة القانون منهجية علمية تشاركية من ست مراحل."

وتابعت: "بعد تنقيح المسودة الأولى وتعديلها بمشاركة نخبة من الخبراء اللبنانيين والمؤسسات الدولية، ومشاورات واسعة مع الجهات المختصة وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، قدم النائبان ميشال موسى وياسين جابر في شباط 2020 اقتراح قانون الشراء العام الذي أعده المعهد، وشكلت لجنة نيابية خاصة لدراسته ومناقشته برئاسة النائب ياسين جابر، بدأت العمل في 2 حزيران 2020، بمواكبة من وزارة المال ممثلة بالمعهد لمختلف مراحل مسار المناقشة في اللجنة ومع ممثلي التفتيش المركزي وإدارة المناقصات وديوان المحاسبة ومجلس شورى الدولة والوزارات المعنية ومجلس الإنماء والإعمار، وهو ما استغرق أكثر من 120 ساعة موزعة على 45 جلسة."

واعلنت ان "اللجنة أنهت دراسة اقتراح القانون في 17 أيار 2021، وأحالته إلى اللجان النيابية المشتركة التي ناقشته في جلستين قبل إحالته إلى الهيئة العامة لمجلس النواب التي أقرته"، مشيرة الى ان "قانون الشراء العام ألزم الجهات المعنية تنفيذ كل النشاطات المندرجة ضمن المحصلة الرقم 3 من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، على أن يستكمل العمل عليها خلال الفترة الممتدة بين إقرار قانون الشراء العام في الهيئة العامة لمجلس النواب ودخوله حيز التنفيذ والتي تمتد لـ 12 شهراً."

وختمت لافتة الى ان "البنك الدولي وضع بالتعاون مع معهد باسل فليحان المكلف من وزير المال متابعة تنفيذ خطوات الإصلاح، استراتيجية وطنية لإصلاح الشراء العام في لبنان وخطة عمل تنفيذية لها تتضمن كل المخرجات ومجالات العمل المندرجة ضمن المحصلة الرقم 3 من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك بحسب أولويات إصلاح الشراء العام وتنفيذ القانون الجديد."

ع.ج.=====

<http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/571111/>